EASTLAWS.COM
شبكة قوانين الشرق



## قرار اللجنة الشعبية العامة
## رقم ( 47 ) لسنة 1375 و.ر. 2007 مسيحي
## بإنشاء مراقبات الخدمات المالية بالشعبيات

**اللجنة الشعبية العامة ،،،،**

- بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1375 و.ر. بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن .
- وعلى القانون رقم (55) لسنة 1976 مسيحي. بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (15) لسنة 1981 مسيحي ، بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .
- وعلى قرار مؤتمر الشعب العام رقم (4) لسنة 1375و.ر. بشأن تحديد كيفية إدارة بعض القطاعات .
- وعلى موافقة اللجنة الشعبية العامة في اجتماعها العادي الأول لسنة 1375 و.ر.

**قـــررت**

**مـــ (1) ـــادة**

**تنشأ** بالنطاق الإداري لكل شعبية مراقبة للخدمات المالية – تتولى مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القرار ، وذلك تحت الإشراف الإداري والفني للجنة الشعبية العامة للمالية .

**ويجوز** إنشاء مكاتب فرعية بكل مراقبة يصدر بإنشائها وتحديد اختصاصاتها قرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية .

**مـــ (2) ـــادة**

**تتولى** مراقبة الخدمات المالية مباشرة اختصاصاتها المبينة فيما يلي وذلك بما يتفق وأحكام قانون النظام المالي للدولة واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه :

أ- الإشراف على تنفيذ الميزانية العامة للدولة في نطاق الشعبية .

ب- الإشراف على شؤون الخزانة العامة .

ج- الإشراف على تداول الأموال العامة وحفظها .

د- الإشراف على حفظ وتنظيم القيد في السجلات العامة المنصوص عليها قانوناً وإقفالها في التواريخ المحددة لذلك .

EASTLAWS.COM
شبكة قوانين الشرق



هـ- الإشراف على حفظ ومراقبة استخدام المستندات ذات القيمة وإرسالها أولاً بأول إلى الجهة المختصة باللجنة الشعبية العامة للمالية .
و- الإشراف والرقابة على الأقسام التابعة للمراقبة وضمان حسن سير العمل بها .
ز- الإشراف على تطبيق أحكام التشريعات واللوائح المالية .
ح- القيام بالاختصاصات الأخرى التي تسند إليها من قبل اللجنة الشعبية العامة للمالية.

**مـ (3) ـادة**

**يدير** مراقبة الخدمات المالية مراقب يكون مسئولا عن سير العمل بها فنياً وإدارياً ، ويصدر بشغله للوظيفة قرار من اللجنة الشعبية العامة للمالية ، وذلك على سبيل الندب أو الإعارة ، على أن تحدد معاملته المالية بأول مربوط الدرجة الثانية عشرة .

**مـ (4) ـادة**

**تتكون** التقسيمات التنظيمية لمراقبة الخدمات المالية ، من عدد من الأقسام والمكاتب ، يصدر بتحديد اختصاصاتها وتوزيع العمل فيما بينها قرار من أمين اللجنة الشعبية للمالية ، وذلك بما لا يخالف أحكام هذا القرار .

**مـ (5) ـادة**

**يتكون** التقسيم الوظيفي لمراقبة الخدمات المالية بالشعبية من عدد الموظفين التابعين إدارياً وفنياً للجان الشعبية للمالية بالشعبيات ( سابقاً ) ويعاد الموظفون التابعون للقطاعات الأخرى لجهات أعمالهم السابقة .

**مـ (6) ـادة**

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ، وينشر في مدونة الإجراءات .

**اللجنة الشعبية العامة**

صدر في : 19 / محرم .
الموافق : 07 / 02 / 1375 و.ر. 2007 مسيحي.